

شملت نقلاً وندباً والحسيني مراقباً للعلاقات العامة أسماء 47 موظفاً تم تسكينهم في وظائف المراقبين ورؤساء الأقسام بوزارة المواصلات

ندب حصة محمد هلال الذهبية للعمل بوظيفة رئيس قسم تشغيل المقسم (بالندب) مراقبة مقسم الفروانية.

نقل نواف سويلم كميخ المطيري للعمل بوظيفة رئيس قسم الصندوق بمراقبة مقسم جليب الشيوخ.

ندب أمال مطلق دخيل العازمي للعمل بوظيفة رئيس قسم خدمة العملاء مراقبة مقسم الصباحية بنفس القطاع والإدارة.

ندب اقبال علي حسين العازمي للعمل بوظيفة رئيس قسم التنسيق والمتابعة مراقبة مقسم راس السالمية بنفس القطاع والإدارة.

نقل احمد عليقة مرزوق الديحاني للعمل بوظيفة رئيس قسم صيانة وتركيبات الهاتف مراقبة مقسم الفروانية بنفس القطاع والإدارة.

ندب صالح حمود عبدالله الرشيدى للعمل بوظيفة مراقب المشتريات المحلية إدارة التوريدات.

ندب محمد ناصر سعود العجمي للعمل بوظيفة رئيس قسم التنسيق والمتابعة مراقبة مقسم الفنتاس.

الدرجة الرابعة عامة

نقل فوزان عبدالله مطر العبدان للعمل بوظيفة رئيس قسم تشغيل الطاقة الكهربائية والميكانيكية مراقبة مقسم المدينة.

ندب نادية مفلح مبارك المحجان للعمل بوظيفة رئيس مكتب بريد المطار الدولي مراقب الحركة البريادية.

ب - عامة

نقل هاني عبدالهادي عبدالنبي علي نقسي للعمل بوظيفة مراقب الخزينة والطابع إدارة الخدمات البريادية.

ندب محمد خالد عاضد العازمي للعمل بوظيفة رئيس قسم القضايا بنفس القطاع والإدارة والمراقبة.

إلغاء وسحب قرارات

وقرر الوزير سحب القرار رقم 1188 المؤرخ في 2012/8/14 واعتباره كأن لم يكن، والذي يقضي بنقل سعد مفتاح غانم مفتاح من وظيفة رئيسة قسم بقطاع التخطيط للعمل رئيس قسم التنسيق بقطاع الشؤون القانونية.

كما قرر سحب القرار الوزاري رقم 1078 المؤرخ في 2012/8/14 واعتباره كأن لم يكن، والذي كان يقضي بنسب احلام الخميس للعمل رئيس قسم الخطوط الطرفية في قطاع الاتصالات.

هذا وقرر الوزير تعديل المادة الاولى من القرار الوزاري رقم 1334 لتكون شغل وظيفة مراقب محاسبة الرواتب بالندب.

وقرر سحب اسم هاني عبدالرضا محمد جمعة من القرار الوزاري رقم 2012/1224 والذي يشغل وظيفة مراقب مقسم المنقذ بقطاع خدمات المشتركين.

● فرج ناصر

بوظيفة رئيس قسم بريد الميناء مراقبة الحركة البريادية.

نقل زهرة يوسف قمبر جعفر للعمل بوظيفة رئيس مكتب بريد الزهراء.

نقل عبدالله هايف فهيد العازمي للعمل بوظيفة رئيس قسم صيانة وتركيبات الهاتف مراقبة مقسم مشرف.

نقل علي حمود علي الشمري للعمل بوظيفة رئيس مكتب بريد الزور.

ندب مناوور سلمان عويض العازمي للعمل بوظيفة رئيس قسم الترميز والفرز الآلي مراقبة الخدمات الفنية إدارة الخدمات البريادية قطاع البريد.

ندب مشعل سعود سعد العازمي للعمل بوظيفة رئيس مكتب بريد الاحمدي.

ندب جابر فالح محمد العازمي للعمل بوظيفة رئيس قسم تشغيل المقسم مراقبة مقسم السالمية.

ندب احمد عبيد فجري الحسيني للعمل بوظيفة مراقب العلاقات العامة بإدارة العلاقات العامة.

ندب محمد عطا الله سعد السليماني للعمل بوظيفة رئيس قسم المعارض والنوآت مراقبة العلاقات العامة.

ندب خالد بطيحان جاسم المطيري للعمل بوظيفة رئيس قسم النشاط الرياضي والثقافي مراقبة العلاقات العامة إدارة العلاقات العامة.

ندب سهام احمد حسن عيسى للعمل بوظيفة رئيس مكتب بريد القرين مراقب الحركة البريادية محافظة مبارك الكبير بنفس القطاع والإدارة.

ندب تركي عليان عادي المطيري للعمل بوظيفة مراقب التفقيش المالي إدارة التفقيش والتفتيش المالي بقطاع المالية.

ندب احمد علي حمود الشحومي للعمل بوظيفة رئيس قسم التنسيق والمتابعة مراقبة مقسم المنقذ.

ندب هيثم فيصل عبدالرحمن العسر للعمل بوظيفة رئيس قسم تشغيل الطاقة الكهربائية مراقبة مقسم الشعبية.

ندب راضي ابراهيم مانع الظفيري للعمل بوظيفة رئيس شعبة صيانة الميكانيكا المنطقة الثانية قسم صيانة الميكانيكا.

الثالثة عامة

ندب صالح راشد حمد الهران للعمل بوظيفة رئيس قسم تشغيل المقسم (بالندب) مراقبة مقسم الفحيحيل.

ندب حنان محماس محسن المطيري للعمل بوظيفة رئيس مكتب بريد صباح الناصر.

ندب لطيفة طلق سالم رجعان للعمل بوظيفة رئيس قسم تشغيل الهاتف مراقبة مقسم الصليبخات.

نقل جابر علي ميرزا لاري للعمل بوظيفة مراقب التسجيل بإدارة التسجيل العام.



م. سالم الأذينة

أصدر وزير المواصلات ووزير الشؤون بالإنابة م. سالم الأذينة 47 قراراً وزارياً يقضي بتسكين الوظائف الإشرافية من نقل وندب لعدد من المراقبين ورؤساء الأقسام وذلك استكمالاً للقرارات التي أصدرها الوزير مؤخراً لتعزيز الهيكل الإداري وما تقتضيه مصلحة العمل، ومن أبرز هذه القرارات نذب د. احمد الحسيني للعمل بوظيفة مراقب الوسائل الإعلامية بعد ان كان يشغل وظيفة رئيس مجلة «المواصلات».

وان هذه القرارات كانت في غالبيتها قد شملت قطاعات البريد وقطاع خدمات المشتركين وإدارة العلاقات العامة. وكشفت مصادر ان هناك عددا من القرارات ستصدر خلال الأيام المقبلة بحق عدد من المديرين الذين لم تصدر بحقهم اي قرارات بتسكينهم الوظائف الإشرافية حسب الهيكل التنظيمي للوزارة وحسب الشروط واللوائح الخاصة بديوان الخدمة المدنية.

الدرجة الأولى عامة

نقل نادية عبدالجديد خاطر الماجد للعمل بوظيفة رئيس قسم صندوق الخدمات مراقبة مقسم راس السالمية.

نقل اماني مخمخ سعيد الرويعي للعمل بوظيفة رئيس قسم صندوق الخدمات مراقبة مقسم السرعة.

ندب سناء محمد هادي الجمي للعمل بوظيفة رئيس قسم تشغيل المقسم مراقبة مقسم الاحمدي.

ندب صلاح حسين علي المرزوي للعمل بوظيفة رئيس شعبة أمن وسلامة في برج التحرير قسم الامن والسلامة.

ندب عبد عايد مبارك العازمي للعمل بوظيفة مراقب الفحص والتفتيش الفني إدارة التفقيش والتفتيش المالي بقطاع المالية.

ندب محمد فهيد فهد العمار للعمل بوظيفة رئيس قسم الامن والسلامة محافظة العاصمة.

ندب حسن منصور حسن القلاف للعمل بوظيفة رئيس مكتب بريد الشيوخ الصناعية.

ندب سعد نفل سعدون العدواني للعمل بوظيفة رئيس قسم تشغيل الطاقة الكهربائية والميكانيكية مراقبة مقسم حولي.

ندب مشعل عبدالعزيز طاهر المطوع للعمل بوظيفة رئيس قسم تفقيش الإيرادات مراقبة تفقيش الإيرادات بنفس القطاع والإدارة.

ندب محسن محمد محسن العجمي للعمل بوظيفة رئيس قسم خدمة العملاء مراقبة مقسم الفنتاس.

الدرجة الثانية عامة

نقل مريم حسين سعد النومان للعمل بوظيفة رئيس قسم تشغيل المقسم مراقبة مقسم النزهة.

نقل فايز راشد فرحان العازمي للعمل بوظيفة رئيس قسم صيانة وتركيبات الهاتف مراقبة مقسم راس السالمية إدارة خدمات محافظة حولي المنطقة الثانية بنفس القطاع.

نقل فهد سعد عواد العازمي للعمل

الداخلية وآخرها تصريحها الأخير بسجن من يريدون البيت في ساحة الإرادة.

فهل من صرح بذلك يريد استفزاز المواطنين وحثهم على الخروج الى ساحة الإرادة من أجل إخراج النظام أو إخراج رئيس الحكومة؟ كثير من الأشخاص أعرفهم لا يريدون الحضور الى مكان التجمع لأنهم لا يريدون من النواب التكسب بهم وبحضورهم وحتى لا يقال أنهم أتباع للنواب، ولكن بيان وزارة الداخلية حرضهم على الخروج.

بياناتهم يا الداخلية يشبه تماماً تصريحات خلفان عن عوائل نوابنا، فقد خسر بعض نوابنا تعاطف الشعب الكويتي معهم ولكن تصريحات خلفان جعلتنا نتعاطف معهم مرة أخرى وكأنها متمدده فهل بيانكم يا خلفانات الداخلية يحمل نفس الفكرة والهدف؟

قبل فتره نبهت من وجود أشخاص يصرحون بعدم جواز الخروج في أي تجمع أو اعتصام أو تظاهر، والجميع يعلم أنهم غير مقبولين شعبياً من كثير من فئات المجتمع، ولكنهم يصرحون لسبب واحد وهو أن يعاندهم الشعب ويخرج للتظاهر، وهذا بالضبط ما يريدونه من أجل إخراج رئيس الحكومة سمو الشيخ جابر المبارك.

تلك التصريحات لا تصدر الا بعد أوامر من بعض النافذين للسبب ذاته ونحن نركز في تلك الأسماء ستجدهم من المحسوبين على الحكومة السابقة وضد المطالب الشعبية التي تحققت بعد رحيلها.

كلنا نعرف أن تصريحات البعض لها ثمن مدفوع ولكن الشيء الغريب حين تكون التصريحات الاستفزازية من قبل وزارة

رماح

Saad.almotish@hotmail.com
سعد المعطش



خلفان
الكويتي

قضية وراي

د. عادل الإبراهيم



بيان
وزارة
الداخلية

في ردة فعل على دعوة بعض التجمعات والكتل السياسية الى التجمهر في ساحة الإرادة والمبيت فيها، أصدرت وزارة الداخلية بياناً لها أوضحت فيه ان المبيت يعد إخلالاً بنظام الأمن في البلاد ويعاقب عليه القانون، كما أشارت الى المرسوم رقم 65 لسنة 1977 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات والعقوبات الواردة فيه لكل من نظم مظاهرة أو موكباً أو تجمعاً دون ترخيص وكل من دعا الى ذلك.

وهنا نقول: نعم ان هذا حق للجهات الأمنية في التحذير وأهمية الالتزام بالقوانين المرعية، وفي الوقت نفسه ووفقاً للبيان ذاته وما استندت اليه الوزارة، لكن لماذا لم تقم بتنفيذ القانون لمن دعا الى هذا التجمهر قبل أيام عديدة مضت والدعوة اليه بوسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الاجتماعي اذا كانت جادة فعلاً في مواجهة الاعتصامات والتجمعات وفقاً للقوانين والمراسيم؟

ان المطلوب فعل لا قول بعبارات إنشائية تثير ولا تهدي، تضعف الجهاز الأمني لا تدعمه، وفي الوقت ذاته فإن هذا البيان من وجهة نظري يعطي دفعة معنوية كبيرة للمنظمين. وكم كنا نتمنى ان تكون إدارة وزارة الداخلية حيال أي دعوات بالتجمعات مثل إدارتها

في ردة فعل على دعوة بعض التجمعات والكتل السياسية الى التجمهر في ساحة الإرادة والمبيت فيها، أصدرت وزارة الداخلية بياناً لها أوضحت فيه ان المبيت يعد إخلالاً بنظام الأمن في البلاد ويعاقب عليه القانون، كما أشارت الى المرسوم رقم 65 لسنة 1977 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات والعقوبات الواردة فيه لكل من نظم مظاهرة أو موكباً أو تجمعاً دون ترخيص وكل من دعا الى ذلك.

وهنا نقول: نعم ان هذا حق للجهات الأمنية في التحذير وأهمية الالتزام بالقوانين المرعية، وفي الوقت نفسه ووفقاً للبيان ذاته وما استندت اليه الوزارة، لكن لماذا لم تقم بتنفيذ القانون لمن دعا الى هذا التجمهر قبل أيام عديدة مضت والدعوة اليه بوسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الاجتماعي اذا كانت جادة فعلاً في مواجهة الاعتصامات والتجمعات وفقاً للقوانين والمراسيم؟

ان المطلوب فعل لا قول بعبارات إنشائية تثير ولا تهدي، تضعف الجهاز الأمني لا تدعمه، وفي الوقت ذاته فإن هذا البيان من وجهة نظري يعطي دفعة معنوية كبيرة للمنظمين. وكم كنا نتمنى ان تكون إدارة وزارة الداخلية حيال أي دعوات بالتجمعات مثل إدارتها

في ردة فعل على دعوة بعض التجمعات والكتل السياسية الى التجمهر في ساحة الإرادة والمبيت فيها، أصدرت وزارة الداخلية بياناً لها أوضحت فيه ان المبيت يعد إخلالاً بنظام الأمن في البلاد ويعاقب عليه القانون، كما أشارت الى المرسوم رقم 65 لسنة 1977 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات والعقوبات الواردة فيه لكل من نظم مظاهرة أو موكباً أو تجمعاً دون ترخيص وكل من دعا الى ذلك.

وهنا نقول: نعم ان هذا حق للجهات الأمنية في التحذير وأهمية الالتزام بالقوانين المرعية، وفي الوقت نفسه ووفقاً للبيان ذاته وما استندت اليه الوزارة، لكن لماذا لم تقم بتنفيذ القانون لمن دعا الى هذا التجمهر قبل أيام عديدة مضت والدعوة اليه بوسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الاجتماعي اذا كانت جادة فعلاً في مواجهة الاعتصامات والتجمعات وفقاً للقوانين والمراسيم؟

ان المطلوب فعل لا قول بعبارات إنشائية تثير ولا تهدي، تضعف الجهاز الأمني لا تدعمه، وفي الوقت ذاته فإن هذا البيان من وجهة نظري يعطي دفعة معنوية كبيرة للمنظمين. وكم كنا نتمنى ان تكون إدارة وزارة الداخلية حيال أي دعوات بالتجمعات مثل إدارتها

في ردة فعل على دعوة بعض التجمعات والكتل السياسية الى التجمهر في ساحة الإرادة والمبيت فيها، أصدرت وزارة الداخلية بياناً لها أوضحت فيه ان المبيت يعد إخلالاً بنظام الأمن في البلاد ويعاقب عليه القانون، كما أشارت الى المرسوم رقم 65 لسنة 1977 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات والعقوبات الواردة فيه لكل من نظم مظاهرة أو موكباً أو تجمعاً دون ترخيص وكل من دعا الى ذلك.

وهنا نقول: نعم ان هذا حق للجهات الأمنية في التحذير وأهمية الالتزام بالقوانين المرعية، وفي الوقت نفسه ووفقاً للبيان ذاته وما استندت اليه الوزارة، لكن لماذا لم تقم بتنفيذ القانون لمن دعا الى هذا التجمهر قبل أيام عديدة مضت والدعوة اليه بوسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الاجتماعي اذا كانت جادة فعلاً في مواجهة الاعتصامات والتجمعات وفقاً للقوانين والمراسيم؟

ان المطلوب فعل لا قول بعبارات إنشائية تثير ولا تهدي، تضعف الجهاز الأمني لا تدعمه، وفي الوقت ذاته فإن هذا البيان من وجهة نظري يعطي دفعة معنوية كبيرة للمنظمين. وكم كنا نتمنى ان تكون إدارة وزارة الداخلية حيال أي دعوات بالتجمعات مثل إدارتها

في ردة فعل على دعوة بعض التجمعات والكتل السياسية الى التجمهر في ساحة الإرادة والمبيت فيها، أصدرت وزارة الداخلية بياناً لها أوضحت فيه ان المبيت يعد إخلالاً بنظام الأمن في البلاد ويعاقب عليه القانون، كما أشارت الى المرسوم رقم 65 لسنة 1977 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات والعقوبات الواردة فيه لكل من نظم مظاهرة أو موكباً أو تجمعاً دون ترخيص وكل من دعا الى ذلك.

وهنا نقول: نعم ان هذا حق للجهات الأمنية في التحذير وأهمية الالتزام بالقوانين المرعية، وفي الوقت نفسه ووفقاً للبيان ذاته وما استندت اليه الوزارة، لكن لماذا لم تقم بتنفيذ القانون لمن دعا الى هذا التجمهر قبل أيام عديدة مضت والدعوة اليه بوسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الاجتماعي اذا كانت جادة فعلاً في مواجهة الاعتصامات والتجمعات وفقاً للقوانين والمراسيم؟

ان المطلوب فعل لا قول بعبارات إنشائية تثير ولا تهدي، تضعف الجهاز الأمني لا تدعمه، وفي الوقت ذاته فإن هذا البيان من وجهة نظري يعطي دفعة معنوية كبيرة للمنظمين. وكم كنا نتمنى ان تكون إدارة وزارة الداخلية حيال أي دعوات بالتجمعات مثل إدارتها

في ردة فعل على دعوة بعض التجمعات والكتل السياسية الى التجمهر في ساحة الإرادة والمبيت فيها، أصدرت وزارة الداخلية بياناً لها أوضحت فيه ان المبيت يعد إخلالاً بنظام الأمن في البلاد ويعاقب عليه القانون، كما أشارت الى المرسوم رقم 65 لسنة 1977 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات والعقوبات الواردة فيه لكل من نظم مظاهرة أو موكباً أو تجمعاً دون ترخيص وكل من دعا الى ذلك.

وهنا نقول: نعم ان هذا حق للجهات الأمنية في التحذير وأهمية الالتزام بالقوانين المرعية، وفي الوقت نفسه ووفقاً للبيان ذاته وما استندت اليه الوزارة، لكن لماذا لم تقم بتنفيذ القانون لمن دعا الى هذا التجمهر قبل أيام عديدة مضت والدعوة اليه بوسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الاجتماعي اذا كانت جادة فعلاً في مواجهة الاعتصامات والتجمعات وفقاً للقوانين والمراسيم؟

ان المطلوب فعل لا قول بعبارات إنشائية تثير ولا تهدي، تضعف الجهاز الأمني لا تدعمه، وفي الوقت ذاته فإن هذا البيان من وجهة نظري يعطي دفعة معنوية كبيرة للمنظمين. وكم كنا نتمنى ان تكون إدارة وزارة الداخلية حيال أي دعوات بالتجمعات مثل إدارتها

في ردة فعل على دعوة بعض التجمعات والكتل السياسية الى التجمهر في ساحة الإرادة والمبيت فيها، أصدرت وزارة الداخلية بياناً لها أوضحت فيه ان المبيت يعد إخلالاً بنظام الأمن في البلاد ويعاقب عليه القانون، كما أشارت الى المرسوم رقم 65 لسنة 1977 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات والعقوبات الواردة فيه لكل من نظم مظاهرة أو موكباً أو تجمعاً دون ترخيص وكل من دعا الى ذلك.

وهنا نقول: نعم ان هذا حق للجهات الأمنية في التحذير وأهمية الالتزام بالقوانين المرعية، وفي الوقت نفسه ووفقاً للبيان ذاته وما استندت اليه الوزارة، لكن لماذا لم تقم بتنفيذ القانون لمن دعا الى هذا التجمهر قبل أيام عديدة مضت والدعوة اليه بوسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الاجتماعي اذا كانت جادة فعلاً في مواجهة الاعتصامات والتجمعات وفقاً للقوانين والمراسيم؟

ان المطلوب فعل لا قول بعبارات إنشائية تثير ولا تهدي، تضعف الجهاز الأمني لا تدعمه، وفي الوقت ذاته فإن هذا البيان من وجهة نظري يعطي دفعة معنوية كبيرة للمنظمين. وكم كنا نتمنى ان تكون إدارة وزارة الداخلية حيال أي دعوات بالتجمعات مثل إدارتها

في ردة فعل على دعوة بعض التجمعات والكتل السياسية الى التجمهر في ساحة الإرادة والمبيت فيها، أصدرت وزارة الداخلية بياناً لها أوضحت فيه ان المبيت يعد إخلالاً بنظام الأمن في البلاد ويعاقب عليه القانون، كما أشارت الى المرسوم رقم 65 لسنة 1977 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات والعقوبات الواردة فيه لكل من نظم مظاهرة أو موكباً أو تجمعاً دون ترخيص وكل من دعا الى ذلك.

وهنا نقول: نعم ان هذا حق للجهات الأمنية في التحذير وأهمية الالتزام بالقوانين المرعية، وفي الوقت نفسه ووفقاً للبيان ذاته وما استندت اليه الوزارة، لكن لماذا لم تقم بتنفيذ القانون لمن دعا الى هذا التجمهر قبل أيام عديدة مضت والدعوة اليه بوسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الاجتماعي اذا كانت جادة فعلاً في مواجهة الاعتصامات والتجمعات وفقاً للقوانين والمراسيم؟

ان المطلوب فعل لا قول بعبارات إنشائية تثير ولا تهدي، تضعف الجهاز الأمني لا تدعمه، وفي الوقت ذاته فإن هذا البيان من وجهة نظري يعطي دفعة معنوية كبيرة للمنظمين. وكم كنا نتمنى ان تكون إدارة وزارة الداخلية حيال أي دعوات بالتجمعات مثل إدارتها

أحدث جهاز للرنين المغناطيسي في المنطقة ..

– آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الألمانية في مجال التشخيص بالرنين المغناطيسي

– عمل كافة فحوصات المخ والجهاز العصبي والعمود الفقري العادية والمتقدمة

– عمل كافة فحوصات المفاصل والأطراف

– تطبيقات اكتشاف الأورام المبكرة المتقدمة لأول مرة

– عمل فحوصات البطن والحوض والشدي والبروستات باستخدام التصوير الطيفي

الدكتور طارق حلمي
الدكتور أسامة السعيد
استشاري ورئيس قسم الأشعة استشاري أشعة الرنين المغناطيسي

www.twitter.com/royalehayat
www.facebook.com/RoyaleHayat
www.youtube.com/royalehayathospital

للاستفسار : 2536 0000 - 2536 0721
enquiries@royalehayat.com | www.royalehayat.com

مستشفى رويال هايات
ROYALE HAYAT HOSPITAL
لننقل معاً بالعامة

BEST HOSPITAL 2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ انبئنا بالمطهرات التي تجوز في يومنا هذا وأخبارنا
صِدْقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

عائلة القصاب

تنعى بمزيد من الحزن والأسى
فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى

الأستاذ الإعلامي المخضرم
أحمد سالم

والذي وافته المنية صباح يوم أمس الأحد
عن عمر يناهز ٧٨ عاماً وقد ووري جثمانه الثرى
عصر أمس الأحد الموافق ٢٠١٢/٩/٩ في مقبرة الصليبخات
بعد مسيرة عطاء طويلة قضاها بإخلاص وحب
في خدمة إذاعة وتلفزيون دولة الكويت

تقبل التعازي ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٩/١٠
للرجال والنساء: حولي - صالة صندوق التوفير
خلف المعهد التجاري للبنين - بجوار جمعية الفنون التشكيلية
شارع محكمة حولي

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ